

(٥) الأحكام الصادرة تطبيقاً للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن المواليد والوفيات .

(٦) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن مقاومة مرض البلهارسيا والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ بشأن استئصال القواقع الناقلة للبلهارسيا .

(٧) الأحكام الصادرة في جرائم عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اتلخاص بشئون التكوين .

(٨) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني .

(٩) الأحكام القضائية بتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه أو بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

(١٠) الأحكام الصادرة بالإنذار في جرائم التشرد والاشتباه (المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) ويكتفى في هذه الحالة بإرسال أربع نيشات خضراء إلى قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية مؤشراً عليها بمنطوق الحكم .

وفيما عدا الأحكام الصادرة في الجنايات من عاكم الجنايات يشترط في الأحكام التي ترسل عنها صحف أو صور منها أو نيشات أن تكون نهائية أو غيابية وتعذر إعلانها لأشخاص المحكوم عليهم .

مادة ٨ - إذا ألفت أو عدلت محكمة القضاة حكماً له صحيفة بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية أو قبض على محكوم عليه من محكمة الجنايات غيابياً في جنابة أو قدم نفسه أو عارض محكوم عليه في حكم غيابي له صحيفة بذلك القلم أو استؤنف هذا الحكم أو سقط بمضي المدة أو بالعفو تخطر النيابة العامة القلم المذكور لسحب الصحيفة المحفوظة لديه عن هذا الحكم وإرسالها إلى قلم السوابق المحلى لسحب صورة الصحيفة المحفوظة به وإعادة فيشة الاتهام الخضراء أو النيشات البيضاء للنيابة المختصة إذا كان قد سبق إرسالها مع الصحيفة .

مادة (١٢) فقرة أولى - فيما عدا ما ذكر في المادتين ٩ و ١٠ لا تعطى شهادة عن الأحكام المحفوظة صحفها بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية إلا بناء على طلب المحكوم عليه أو طلب سلطة عامة .

١٤ - التشرد أو الاشتباه المحكوم فيها بالمراقبة أو بالحبس والمراقبة معا (المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) .

١٥ - احراز السلاح (القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤)

١٦ - غش الأضذية واللبضائع (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ والجنح المشاملة طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقاً للمادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل والمعدل بالموسمين الصادرين رقمي ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وبالقانونين رقمي ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ والمصحح بالقانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٣)

١٧ - جرائم النقد المنطبقة على المواد: ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

وعلى النيابة أن ترسل إلى قلم السوابق المحلى صوراً من صحف الأحكام الآتية وصحفاً عن أحكام الإدانة الصادرة في الجنح غير المتقدم ذكرها وفي مخالقات التعرض للثلاث في الطريق العام أو في مكان مطروق المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٦ مكرراً من قانون العقوبات وفي الحالة الأخيرة ترسل الصحيفة مرفقة بفيشة الاتهام مؤشراً عليها بمنطوق الحكم .

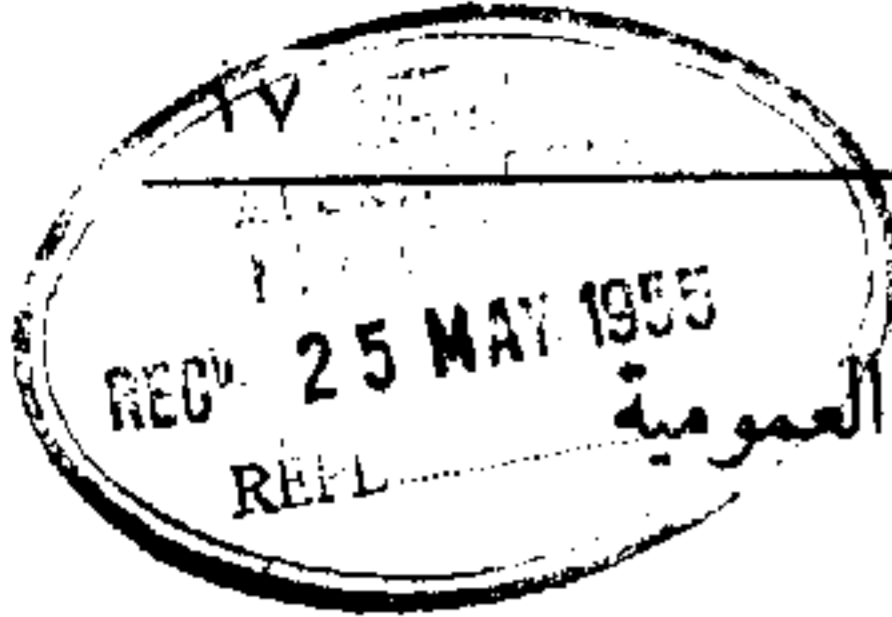
ويستثنى مما تقدم الأحكام الآتية فلا ترسل عنها صحف إطلاقاً .

(١) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له بشأن زراعة القطن في مساحة تزيد على المساحة المقررة .

(٢) الأحكام الصادرة طبقاً للقانونين رقمي ١١ لسنة ١٩١٨ و ٣٥ لسنة ١٩٣٨ الخاصين بالتدابير التي تتخذ لمنع انتشار دودة القطن وري الرسم المساوي .

(٣) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ والقوانين المعدلة له بشأن تحديد المساحة التي تزرع قمحا وشعيراً .

(٤) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية .



وزارة الصحة العمومية

قرار

بتطبيق إجراءات الحجر الصحي لمرض الجدرى على الواردات
والقادمين من إقليم ميانا (أفغانستان)

مدير عام مصلحة الحجر الصحي

بعد الاطلاع على المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢٩ رجب
سنة ١٣٥٨ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩) بإنشاء مصلحة الحجر الصحي ؛

وعلى القرار الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ بشأن المراقبة الصحية
على القادمين من منطقة موبوت ؛

ونظرا لظهور مرض الجدرى بإقليم ميانا (أفغانستان) .

قرر ما هو آت :

١ - تطبيق إجراءات الحجر الصحي لمرض الجدرى على الواردات
والقادمين من إقليم ميانا (أفغانستان) .

Maimana Province (Afghanistan)

٢ - تطبيق القرار الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ على القادمين
منها .

٣ - على إدارات ومكاتب الحجر الصحي تنفيذ هذا القرار ؛

الاسكندرية في ٩ رمضان سنة ١٣٧٤ (٢ مايو سنة ١٩٥٥)

المدير العام

(إمضاء)

مادة ١٣ - على قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وعلى أقلام
السوابق المحلية سحب ما لديها من فيشات وصحف وصور للأحكام
في الحالات الآتية :

(أولا) العقوبات الشامل .

(ثانيا) رد الاعتبار بحكم القانون وفق المادتين ٥٥٠ و ٥٥١
من قانون الإجراءات الجنائية .

(ثالثا) مضي ثلاث سنين على الأحكام الملتق تنفيذها على شرط
وفق الباب الثامن من الكتاب الأول من قانون العقوبات .

(رابعا) وفاة المحكوم عليه .

(خامسا) بلوغه من العمر خمسة وسبعين عاما .

مادة ١٤ - لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الأحكام
الآتية :

(١) الأحكام التي رد اعتباره عنها قضاء .

(٢) الحكم الصادر في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بإنذار المحكوم عليه
بوصفه متشردا أو مشتبه فيه وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية
عقوبة مما يحفظ منه صحيفة وفيش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية
وأن تكون العقوبة قد نفذت مالم تكن قد سقطت بمضي المدة أو بالعضو
عنها .

مادة ٢ - تلغى القرارات الوزارية الصادرة في ٤ من مايو سنة ١٩٣١
و ٦ من فبراير سنة ١٩٣٨ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٢ من مايو
سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١

مادة ٣ - على النائب العام تنفيذ هذا القرار ؛

القاهرة في ١٢ رمضان سنة ١٣٧٤ (٥ من مايو سنة ١٩٥٥) .

أحمد حسنى